دراسةٌ بقلم: محمد الشبراوي

بعد ثلاث سنوات من المجزرة أين يقف الغرب من الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

منذُ أحداثِ فض اعتصاميْ رابعةَ والنهضةِ -التي وقعت في الرابعَ عشرَ من أغسطس/ آبَ ٢٠١٣، وراح ضحيتها آلافٌ من المصريين بين شهيدٍ وجريح عبرَ عملية إبادةٍ جماعيةٍ، لمتظاهرين سلميين بحسب التوصيفات الدولية، تتجدد التساؤلات حول الصمت الدوْلي ومدى صدق دعاوى انتصار الغرب لحقوق الإنسان، والديمقراطية.

تم النشر بواسطة: أمة بوست

بعد ثلاث سنوات من المجزرة:

أين يقف الغرب من الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

دراسةٌ بقلم-محمد الشبراوي– كاتبٌ صحفيٌّ وباحثٌ -محامٍ وناشطٌ سياسيٌّ مِصريٌّ

مقدمةٌ وتمهيدٌ

منذُ أحداثِ فض اعتصامَيْ رابعةَ والنهضةِ -التي وقعت في الرابعَ عشرَ من أغسطس/ آبَ ٢٠١٣،و راح ضحيتَها آلافٌ من المصريين بين شهيدٍ وجريح عبرَ عملية إبادةٍ جماعيةٍ، لمتظاهرين سلميين بحسب التوصيفات الدولية، تتجدد التساؤلات حول الصمت الدَّوْلي و مدى صدق دعاوى انتصار الغرب لحقوق الإنسان، والديمقراطية لا سيما أنْ ثَمةَ من يؤمِّل في كسب موقفٍ غربيٍّ رسميٍّ مناصرٍ، وبعيدٍ عن ازدواجية المعايير، التي تتعاملُ بها القوى الغربية المهيمِنة على النظام العالمي (أميركا والاتحادُ الأوروبي)، خاصةً معَ عدمِ محاسبة أيِّ مسؤولٍ أو حتى توجيهِ اتهامٍ على مستوى الداخل المصري.

بعدَ ثلاث سنواتٍ

رُغمَ مرورِ ثلاث سنواتٍ حتى تاريخِ كتابة هذه الورقة فإن ردودَ الفعل الرسميةَ للفاعلين الدوليين لم تُراوح على مدار هذه المدة منطقة الشجب، والاستنكار والإدانة، أو التعبير عن القلق ولم تدفع تُجاهَ إجراءٍ ملموسٍ على الأرض لمحاسبة الجناة .

على مستوى المنظمات الدولية فقد توالت تقاريرُ المنظمات التي وثقت وأدانت ما حدث في رابعةَ والنهضةِ، ويأتي على رأسها منظمةُ هيومن رايتس ووتش، ومنظمةُ العفو الدولية.

منظمة هيومن رايتس ووتش

في ملخص تقريرها الصادر في ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٤ أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن أعمال القتل لم تمثلْ انتهاكاتٍ جسيمةً للقانون الدَّوليِّ لحقوق الإنسان فحسبُ، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصافِ الجرائم ضدَّ الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها و طبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن أعمال القتل كانت جزءًا من سياسةٍ تقضي بالاعتداء على الأشخاص العُزَّل على أسسٍ سياسيةٍ[١]، ، وجاء في أهم التوصيات الموجهة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تُكوِّنَ من خلال المجلسِ الأممي لحقوق الإنسان لجنةً دَوْليةً لتقصي الحقائقِ بغرض التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن أعمال القتل الجماعي للمتظاهرين منذ ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٣.[٢]

كذلك تعليقُ جميعِ مبيعات وتوريدات الأصناف والمساعدات المتعلقة بالأمن لمصرَ حتى تتبنى الحكومةُ إجراءاتٍ لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل تلك المتعلقة بقمع المظاهرات السلمية إلى حدٍّ بعيدٍ، ومحاسبة منتهكي الحقوق. [٣]

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

اعتمدَ مجلس حقوق الإنسان التابعُ للأمم المتحدة في جنيف تقريرَ مصرَ الختاميَّ للمراجعة الدورية الشاملة لملف حقوق الإنسان، والذي اشتمل على أكثرَ من ٣٠٠ توصيةٍ قدمتها ١٢٢ دولةً من دول العالم لمصرَ بغيةَ تحسين ظروف حقوق الإنسان، وقد عدَّ رافضو الانقلاب في مصرَ ذلك وقتَها انتصارًا كبيرًا للملف الحقوقي المصري

غيرَ أنه منذ تاريخِ اعتماد تلك التوصيات في نوفمبر ٢٠١٤ لم يحدث تقدمٌ في هذا الملف بل تفاقمت الانتهاكات إذ انتقدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" حينَ اعتمادِ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تقريرَ مصرَ للمراجعة الدورية الشاملة في ٢٠ مارس ٢٠١٥ ما وصفته "قمعًا غير مسبوقٍ ومستمرًا تمر به مصرُ الآنَ لاسيما وأن الحكومة المصرية ومنذ الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي ٢٠١٤ ارتكبت انتهاكاتٍ أكثر. [٤]

منظمة العفو الدولية

كذلك أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر عن مصرَ ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى استمرار وضع حقوق الإنسان في التدهور، إذ فرضت السلطات بصورةٍ تعسفيةٍ قيودًا على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي كما أشارت إلى إصدار مئاتٍ من أحكام الإعدام الجائرة.٥

وحول ما يتعلق بالإفلات من العقاب أشارت منظمة العفو إلى تقاعس السلطات المصرية عن إجراء تحقيقاتٍ فعَّالةٍ ومستقلةٍ ونزيهةٍ بخصوص معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ذلك الاستخدام المتكرر للقوة المفرطة من جانب قوات الأمن، الأمر الذي أسفر عن وفاة مئات ٦ المتظاهرين منذ يوليو/تموز ٢٠١٣. ٦

سؤالٌ هامٌ يحتاج إجابةً

في إطار الاستعراض التمهيدي الماضي وبعد ثلاث سنواتٍ من مجزرة فض اعتصامَيْ رابعةَ والنهضةِ مازال ثَمَّة من يؤمل في نصرةِ النظام العالمي -الذي يقوده الغرب وأميركا-لملف حقوق الإنسان والديمقراطية في مصرَ ومحاسبةِ المسؤولين عن الجرائم التي ارتُكبت؛ إذ يرى البعض أن ثمة قصورًا في الملف الحقوقي من جانب رافضي الانقلاب في ثلاثة مساراتٍ هامةٍ وهي مسار التوثيق ومسار المتابعة الجنائية ومسار جماعات الضغط، ومن الممكن عند تدارك القصور فيها أن يُتوصَّلَ إلى محاكمة المسؤولين دوليًا .

ورغم وضوحِ الحالة المزرية لحقوق الإنسان والإدانات والاستنكارات المتتالية و التوصيات الصادرة والحقائق الموثقة وتصاعدِ الانتهاكات المنهجية والمتنوعة لحقوق الإنسان وقتلِ الآلاف واعتقالِ عشرات الألوف يثور على الدوام تساؤلٌ حول صِدق دعم المنظومة العالمية لتحولٍ ديمقراطيٍّ ملموسٍ والانتصارِ لحقوق الإنسان؛ في ظل ما يؤمله البعض من أن ينتصر ٥ النظام العالمي بقيادة أميركا والغرب (بمنظماته الأممية ومجالسه ومحاكمه الدولية التي يسيطر عليها) للديمقراطية وحقوق الإنسان في الحالة المصرية و في غيرها، رغمَ ازدواجيةِ المعايير على

أرض الواقع، و مشاركة الغرب، وأميركا في انتهاك الديمقراطية، وحقوق الإنسان في مناطقَ شتى من العالم وفي منطقتنا العربية تحديدًا .

في هذه الورقة نحن معنيون بالنظر في هذا السؤال، والإجابةِ عليه في إطار معطيات التاريخ والواقع والمصالح، والقيم الإنسانية المجردة، من أجل وضع اليد على الحقيقة، ووضوح الرؤية بين من يرى أن الغرب لن ينتصر متجردًا للشرعية وحقوق الإنسان في الحالة المصرية أو غيرها، وبين من يعولُ على الغرب وهيئاته ومنظماته الحقوقية ومحاكمه الجنائية عبر نافذة الحريات وحقوق الإنسان ويتوسعُ في ذلك أملًا في تحقيق نصرٍ لملف الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك سوف نتناول الأمر عبر المحاور التالية:

أولًا: ما حقيقةُ الموقف الأميركي والأوروبي من الأحداث في مصرَ؟

ثانيًا: ماذا يريد الغرب وأميركا من مصرَ؟

ثالثًا: هل حقوقُ الإنسان والديمقراطيةُ مجرد دعاوَى وأدواتِ ضغطٍ؟

رابعًا: ماذا بعدُ في ضوء المشهد القائم؟

أولا: ما حقيقة الموقف الأميركي والأوروبي من الأحداث في مصر؟

منذ اللحظاتِ الأولى للانقلاب على الرئيس المنتخب الدكتور محمد مرسي كان الموقف الأميركي والأوروبي واضحًا، ويمثل استكمالًا لذات المسار قبل الثالثِ من يوليو، والذي لم يكن مع الربيع العربي ولم يتعامل مع المنطقة بأسلوبٍ جديدٍ بعيدًا عن الأسلوب القديم الذي يعتمد على الانقلابات العسكرية ولكنهم دعموا انقلابًا خشنًا وعنيفًا، وامتنعت أميركا وأوروبا عن وصف ما جرى في مصر بأنه انقلابٌ عسكري .

ومع تصاعد انتهاكات السلطة وكبت الحريات والزج بالألوف في المعتقلات ظل الموقف ثابتًا ولم يخلُ الأمر من تصريحاتٍ دبلوماسيةٍ وتكتيكيةٍ ناعمةٍ لمخاطبة الداخل الأميركي والأوروبي، وامتصاص غضب الداخل المصري، ليبدوَ الموقف الغربي أقربَ إلى الترحيب بالانقلاب واعترافًا به واعتبار عودة ما قبل الثالث من يوليو ٢٠١٣ أمرًا مستحيلًا

كذلك فإنه مما لا شك فيه أن المواقف الأميركية والأوروبية تجاهَ مصرَ والمنطقة تنحاز دائمًا إلى مصالحها ومحكومةٌ بهواجس ومصالح الكيان الإسرائيلي المحتل، والذي يرى في وجود حكومةٍ منتخبةٍ، ورئيسٍ منتخبٍ بمرجعيةٍ وطنيةٍ وإسلاميةٍ تهديدًا مباشرًا لوجوده، حتى وإن أكدوا على احترام معاهدة السلام واتفاق كامب ديفيد-فالعملية الديمقراطية إن أتت بمن يعمل خالصًا للمصالح الوطنية المصرية فإن ذلك سيتصادم مع مصالح الكيان الإسرائيلي المحتل والهيمنة الغربية في المنطقة .

لقد شهدت الثلاث سنواتٍ الماضية وخاصةً زمنَ ما بعد تولي السيسي تأكيدًا لدور الكيان الإسرائيلي المحتل، والدور الغربي الفاعل في الانقضاض على تجربة ٢٥ يناير والانقلاب على الرئيس المنتخب والعمل بقوة على دعم مرحلة ما بعد الثالث من يوليو وحثَّ الكيان الإسرائيلي المحتل القوى الدوليةَ على دعم رأس السلطة المصرية عبدِ الفتاح السيسي رغمَ الحالةِ الاستبدادية وانتهاكات حقوق الإنسان التي أنتجتها هذه المرحلة.

ثانيا: ماذا يريد الغرب وأميركا من مصر؟

ماذا يريد الغرب وأميركا من مصرَ؟ سؤالٌ لا بد أن تكون إجابتُه معلومةً بوضوحٍ لدى الجميعِ لأنه أحد المحدِّدات الهامة للأهداف الاستراتيجية الوطنية ولتأطير قواعد التعامل مع الغرب وأميركا بحيثُ يحقق الاستقلالية الوطنية إذ لا يستقيم ألا يكون ثمة وعيٌ بذلك .

إن الهدف الذي يسعى إليه الغربُ وأميركا وبطبيعة الحال الحليفُ الإسرائيلي هو السيطرةُ على مصر وإبقاؤها قيدَ الهيمنة والتبعية، والحفاظ على ذلك بعيدًا عن أي تغيير .

يقول الدكتور حامد ربيع رحمه الله (والواقع أن هذا ينطلق من مقدماتٍ بعينها تدور حولَ أسلوب التعامل مع دول العالم الثالث، فأي حركةٍ في تلك الدول ترمي إلى تغيير الوضع القائم ، يجب أن تُواجَهَ بالعنف، إنها نوعٌ من الإرهاب الدولي، يقول هيج عندما كان مسؤولًا عن وزارة الخارجية بهذا الخصوص: إن مفهوم مقاومة الإرهاب الدولي-وهو الاصطلاح الذي استُخدم للتعبير في العالم الثالث-يجب أن يَحِلَّ في اهتمامنا مكانَ مفهوم الدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك فإن مواجهة هذا الإرهاب الدولي يجب أن تجري من خلال استخدام القوة العسكرية، من العبث الحديثُ عن الإصلاح أو التقدم أو التجديد. الذي يعني القيادات الأمريكية هو القدرة على الاستئصال الجسدي والعنصري للقُوى الثورية والقيادات الرافضة).[٧]

فثمةَ قناعةٌ لدى هذه القُوى مجتمعةً أن مصرَ لو استطاعت أن تهيئ لنفسها قيادةً حقيقيةً فهي مؤهلةٌ لأن تجمعَ تحتَ رايتها الدول العربية والذي يعني ذوبان إسرائيل ووضعَ حدٍّ للنهب الاقتصادي الذي تمارسه القوى الغربية وأميركا.[٨] لذلك ترى القوى الكبرى وأميركا أن الضمانة الوحيدة لمنع مصرَ من استعادة مكانتها ومحوريتها يستوجب الأخذ بوسائل السيطرة الكاملة وتأكيد التبعية، والهيمنة بما فيها الهيمنةُ المعنوية على الشعب المصري وشعوب المنطقة العربية.

إن الحالة المصرية ما بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣ وحتى مرحلة السيسي الحالية هي امتدادٌ للمخطط الاستعماري تجاهَ مصرَ والذي يرتكز على إضعاف مصرَ في عَلاقة السلطة أو القيادة الحاكمة بالشعب، وكذلك إضعافها في علاقتها بالمنطقة، وهذا ما تعيشه مصر فعليًا عبر قبضةٍ أمنيةٍ عسكريةٍ تولَّد عنها الانتهاكاتُ المتصاعدة للحريات وحقوق الإنسان، ويُعد الوضعَ المثاليَّ لاستمرار التبعية والهيمنة؛ فمصرُ في أضعف حالاتها فيما يتعلق بعَلاقاتها العربية وكذلك عَلاقةُ حكامها بالشعب حيث أصبح التسمم السياسي يسري في دماء المشهد المصري.

أسئلة تطرح نفسها

في إطار ما يريده الغرب وأميركا من مصرَ ثَمَّةَ أسئلةٌ تطرح نفسها لدى كثيرين في المشهد المصري وهي :

هل القوى الفاعلة في المشهد المصري سواءٌ في الداخل أو في الخارج، والمعارضة والقوى الثورية بل وحتى السلطةُ تدرك حقيقة الموقف الغربي الأميركي وأبعاده الحقيقية؟

هل تعتقد القُوَى الفاعلةُ في التيار الإسلامي والتيارات الوطنية الأخرى أنها ستكون مَحَلَّ ترحيبٍ، وينتصر الغرب وأميركا متجردًا للديمقراطية التي أتت بهم، ولحقوق الإنسان التي انتهكتها السلطة في مصر، في ظل أحد ثوابت التيار الإسلامي والقُوى الوطنية المتمثلة في رفض الاحتلال الصهيوني والتبعية والهيمنة الغربية الأميركية على مصرَ؟

هل من الممكن أن ينتصر الغرب وأميركا للديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر والمنطقة وفي ظل السلام الدافئ الذي تحدث عنه رأس السلطة في مصر والاندماجِ الكامل للسلطة، وهرولة دولٍ إقليميةٍ للتطبيع وإقامة التحالفات مع الكيان الصهيوني المحتل؟

هل ثَمَّة إدراكٌ بأن مطالبَ التغيير لأجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعملَ من أجل الاستقلال عن الهيمنة والتبعية تتصادم مع استراتيجية أميركا في مصر والمنطقة والتي تستوجب مواجهة أيِّ تغييراتٍ ومواجهتها والعمل على تصفيتها وتفريغ المنطقة منها؟ ٩

ألا يفسر ما حدث ويحدث في دول الربيع العربي والمنطقة ويشارك الغرب فيه أسباب الصمت وغض الطَرْف تِجاهَ القتل والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية؟

هل تدرك الدولة المصرية ومؤسساتها الفاعلة أن ما يحدث في مصرَ الآنَ يمثل إنفاذًا على الأرض لرغبة القُوى الدولية في إضعاف مصرَ وأن النظام بذلك ينوب عنهم في القيام بمهمة تصفية القُوى الإسلامية والوطنية الرافضة للإرادة الصهيونية الغربية؟

هل يعمل النظام في مصر وفقًا لمبدأ كيسنجر (أن الخطر الحقيقي في هذه المنطقة سوف يتمركز حول عدم القبول بالإرادة الإسرائيلية) وهل يرى النظام أن القبول بالإرادة الإسرائيلية هو الضمانة الأساسية لاستمرار دعم الغرب وأميركا له وما يحدث على صعيد حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها ما هو إلا نتيجةٌ طبيعيةٌ لذلك؟

هل يدرك الجميع أن الغرب وأميركا ينظرون إلى أن استقرارًا من نوعٍ ما في مصر إذا كان مطلبًا ملحًا لمصالحهم فإنه يجب ألا يكون مِن خلال مَن يمثلون هُويةَ مصرَ الإسلاميةَ ولكنْ من خلال القُوى العَلمانيةِ التي تعمل وَفقًا للرؤية الغربية، ويفتقدون الظهير الشعبي وهذا ما يتطلب دعمًا من القوة العسكرية المهيمنة في مصر؟

ألا يطرحُ الانقلاب الفاشل الذي عاشته تركيا في الخامسَ عشَرَ من يوليو/ تموزَ ٢٠١٦ أسئلةً ويقدمُ إجاباتِها-من خلال أحداثه وما تَكَشَّفَ من الأدوار وردود الفعل الأميركية والأوروبية- لجميع القُوى في مصرَ حولَ ما يريده الغرب وأميركا في مصر والمنطقة؟

ثالثا: هل الديمقراطية وحقوق الإنسان دعاوى وأدوات ضغط؟

منذُ الثالثِ من يوليو ٢٠١٣ وما تلاه من أحداثٍ قمعيةٍ ومجازرَ مروعةٍ لأول مرةٍ في تاريخ مصرَ بلغت ذُروة الدَّموية في رابعةَ والنهضةِ وثمةَ من يؤملون دعم الحكومات الغربية وأميركا (عبر نافذة الديمقراطية وحقوق الإنسان) في ملاحقة النظام العسكري على جرائمه وانتهاكاته في حق المصريين، والدفعِ نحو مسار الديمقراطية والحرية .

وفي سبيل ذلك اتُخذَتْ خَطَواتٌ عديدةٌ عبر وسائلَ متنوعةٍ أسهمت بلا شكٍ في تعريف شعوب العالم بما وقع من النظام الحاكم في مصر ومثلت أيضًا نوعًا من الحرج للحكومات الغربية أمامَ شعوبِها .

على مدار ثلاث سنواتٍ مضَتْ من السعي لمحاسبة النظام المصري على الجرائم التي ارتُكبت وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة لم ينتج عن القُوى الدوليةِ سوى التصريحاتِ والتوصيات على استحياءٍ دون إجراءاتٍ ملموسةٍ على أرض الواقع .

ورغم أن هذه الخطوات مثلت نوعًا من الضغط على النظام المصري إلا أن فريقًا من الحقوقيين ومعهم سياسيون يرون أنْ ثَمَّة قصورًا من جانب رافضي الانقلاب يتعلق بمسارات ثلاثة هي- التوثيق والمتابعة الجنائية وجماعات الضغط-[٩]- وأن تدارك القصور في هذه الجوانب سوف يحقق النتائج المرجوة لمحاكمة المسؤولين أمام المحاكم الجنائية الدولية ويُلزم القُوى الغربيةَ بما يُسهم في إحداث تغييرٍ في الأوضاع ولو على المدى البعيد وينتصرُ على الأقل للدماء التي سالت والحقوق والحريات التي انتُهكَت .

وعلى جانب آخر هناك من يرى أن هذا التوجه لن يأتيَ بثماره مع قُوى النظام العالمي سواءٌ على المدى البعيد أو حتى الأبعدِ وكذلك يرى آخرون من أنصار النظام في مصرَ أن الغرب يحرِّض ضد مصر (النظام المصري) بحجة " حقوق الإنسان".[١٠]

وبين أصحاب الرؤى السابقة حول الموقف الغربي من قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية المنتهَكة يقف الواقع وشواهد التاريخ

مما لا شك فيه أن الخطوات التي جَرَتْ حتى اللحظة مثلت ضغطًا على النظام المصري في الغرب وقد شاهد الجميع آثاره، عبر البث الحي في مناسباتٍ عديدةٍ ؛ غيرَ أن الغرب دأب على الإفادة من ذلك فقط لدفع النظام في مصر لتحقيق مصالحه، ومصالح الكيان الصهيوني على حساب الشعب المصري؛ فيستمرُّ النظام في انتهاكاته وعلى جانبٍ آخر يحقق ما يريده الغرب وأميركا عبر مزيدٍ من الانبطاح للإرادة الخارجية، بحيثُ يضمن استمرارَه ولو على حساب المصالح الوطنية والثوابت الاستراتيجية، ووَفقًا لما سبق يتحقق ما أشرنا إليه حول ما يريده الغرب من مصرَ .

أيضًا وعلى جانبٍ آخر فإنه لا تتحققُ مكاسبُ لرافضي الانقلاب تدفع في اتجاه المسار الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان إلا ما يتماشى مع رغبات الغرب، في قضايا تتصادم في الغالب مع هُويةِ الشعب المصري وثقافته الإسلامية، وبعيدة عن القضايا الأساسيةِ التي لا تختلف عليها الثقافات والأعراف الإنسانية

لمحاتٌ من الواقع والتاريخ

من خلال الواقع والتاريخ يُمكنُ التنبؤُ إلى المدى الذي يمكن أن تتحقق فيه التوقعات والتمنيات بنصرة الغرب للديمقراطية وحقوق الإنسان .

إن الغرب ومَعَه الأممُ المتحدة التي يهيمن عليها وسائرُ المنظمات الأخرى على مدار العقود الماضية لم ينتصروا أبدًا لحقوق الإنسان أو الديمقراطية إلا حيثُما تتحقق مصالح الغرب والكيان الصهيوني المُنتهِك الأول لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة. فقرار(الفيتو) الذي طالما استخدمته أميركا ضدَّ أيِّ مشروع قرارٍ يدعو الكيان الصهيوني للامتثال لاتفاق جنيف الخاصِّ بحقوق المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك منعُ صدور أيّ قراراتٍ من الأمم المتحدة ضدَّ مصالح الدول الخمس صاحبةِ الفيتو على حساب الشعوب المستضعَفة والديمقراطية وحقوق الإنسان، كل ذلك يؤكد على أن الديمقراطية وحقوق الإنسان ما هي إلا مجرد دعاوَى وشعاراتٍ تتستر خلفها القُوى الدَّولية.

أمثلة من الواقع المعاصر

إن الواقع المعاصر يعج بالأمثلة خاصةً إذا تعلق الأمر بالعرب والمسلمين وبجماعاتٍ وأحزابٍ إسلاميةٍ أو أفرادٍ ينتمون إلى مَرجعيةٍ إسلاميةٍ فإن حقوقَ الإنسان والحريات تُنحرُ نحرًا على مَذبح المصالح وصراعُ الحضاراتِ والأمثلةُ على ذلك لا حصرَ لها في (فلسطين، وسورية والعراق، والبوسنة، والهرسك، وأفغانستان، وأفريقيا الوسطى، وبورما وغيرها).

في مصرَ على سبيل المثال حدَثَ أن منظمات حقوق الإنسان في أميركا وأوروبا وقياداتٍ سياسيةً رفيعةً طالبت بالإفراج عن علاء عبد الفتاح وأحمد ماهر وأحمد دومة، كذلك هبَّتْ انتفاضةٌ حقوقيةٌ عند احتجاز المخابرات الحربية للصحفي والناشط حسام بهجت حتى أن السكرتيرَ العام للأمم المتحدة (بان كي مون) أعرب عن قلقه تجاهَ ذلك، وهذا وإن كان أمرًا جيدًا

ومحمودًا لكنْ أين هي تلك المنظمات وهؤلاء المسؤولون رفيعو المستوى من آلاف القتلى وعشرات الألوف من المعتقلين الذين ينتمون للتيار الإسلامي والأحزاب الإسلامية.

في عهد مبارك تحرك الغرب وأميركا وسائر منظماتهم للدفاع عن الدكتور سعد الدين إبراهيم- لمَّا صدر بحقه حكمٌ بالسَجنِ من القضاء المصري- حتى أن الرئيس الأميركي وقتَها (جورج بوش الابن) هدد بمنع المعونات الأميركية الإضافية عن مصر حتى بعد أن نُقِضَ الحكمُ وصدر حكمٌ مخففٌ عليه، كما زاره في سِجنه سفراءُ المجموعة الأوربية الخمسةَ عشَرَ بالإضافة إلى سفراء كندا وأميركا وأستراليا وممثلي جمعيات حقوق الإنسان ومحامين-وهذا كلُّه ليس له أثرٌ معَ رئيسٍ منتخبٍ هو (الدكتور محمد مرسي) وكذلك رئيسُ البرلمان المنتخب) الدكتور سعد الكتاتني) و وزراءِ حكومةٍ منتخبةٍ وأعضاءِ مجالسَ نيابيةٍ منتخبينَ من الشعب!؟

غيرَ أن ما سبق ليس بمستغرَبٍ فالغرب وأميركا ومنظمات حقوق الإنسان لم يتحركوا بذات القوة التي تحركوا بها من أجل أفرادٍ تجاهَ موتِ ما يقارب ٥٠٠ ألفِ شخصٍ في رواندي عام ١٩٩٤ و أكثر من ٢٠٠ ألفِ مسلمٍ في حربِ إبادةٍ وحشيةٍ بغطاءٍ دَوليٍّ في البوسنة والهرسك، كذلك الحربُ على العراق فقد تسببت أميركا وحلفاؤها الغربيون في قتل الملايينِ من أهل العراق وكذلك في أفغانستانَ واليومَ يحدث في سوريةَ مجازرُ يوميةٌ في حقِّ مدنيينَ عزَّلٍ و مئاتِ الآلاف من الضحايا وملايينِ المشردينَ وما حدث ويحدث كلَّ يومٍ في فلسطين على أيدي قوات الكيان الصهيوني، كلُّ ذلك ليس ببعيدٍ.

استغلال ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن حقيقةَ الموقف الغربي من الديمقراطية وحقوق الإنسان وكونَها مجردَ دعاوَى وأدواتِ ضغطٍ أم أنها غيرُ ذلك يعبر عنه بوضوحٍ تقريرٌ للمنظمة الأميركية لحقوق الإنسان نشرته)مجلة لوفوفيل أوبزرفاتور) بتاريخِ ٢٢-٣-١٩٩٣ في عددها الثالثَ عشَرَ إذ ذكرت فيه أن مبدأَ حقوق الإنسان مِظلةٌ جميلةٌ تحتمي بها الأمم المتحدة من حرارة الاشتباكات الدموية في المناطق الساخنة في العالم وليس كهدفٍ لإنجاح عملياتِ السلامِ، وكانت مظاهرُ هذا التهاونِ كبيرةً

وعديدةً تتجلى في فقدان الصِّدقِ وفي فشل العمليات وعدمِ القدرة على إيجاد الحلول الناجعةِ لحل النزاعِ. [١١]

إن ملفَّ حقوق الإنسان والديمقراطية لا يتعاملُ معه الغربُ وأميركا متجردينَ للقيم الإنسانية والأخلاق ولكنه أداةٌ للاستغلال حسب مصالحه، يُضافُ إلى ذلك أن الغرب وأميركا ينظرون إلى مصرَ والبلادِ العربية والإسلامية نظرةً دونيةً ويَعُدُّونهم مَفرخًا للإرهابيين و مِن ثَمَّ فحقوقُ الإنسان والديمقراطية بعيدةٌ عن طرق أبوابهم ويعبر عن ذلك ريتشارد هاس- ذو الميول الصهيونية-مديرُ التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأميركية في كلمته التي ألقاها أمام مجلسِ العَلاقاتِ الخارجية قبلَ أسبوعٍ تقريبًا من إعلان كولن باول وزيرِ الخارجية الأميركي السابق عن مبادرةِ شراكةٍ بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط فقد قال (إن التجارب القاسية علمتنا أن مثل هذه المجتمعات (العربية والإسلامية) مصدرُ الإرهابيين والمتطرفين الذين يستهدفون أميركا لتأييدها للنظم الحاكمة في بلادهم).

لذلك فإن على شعوبِنا المقهورةِ أن تدركَ بأن الديمقراطية الليبرالية الغربية حقٌّ خاصٌّ بالغرب، وأن البلدان الرأسمالية لا تسمح بتمتعِ الشعوب المقهورة بمثل هذه الديمقراطية خوفًا من أنها قد تمنع الشركاتِ الرأسماليةَ من استغلالها، بل قد يقرر شعبٌ ما التحررَ من المستعمرين .

وهنا يؤكد الباحث كازانجيكيل على "أن النظام الرأسمالي يمنع قيام المواطنين في العالم الثالث بخَلق رأسماليتِهم المحلية المستقلة. الأمر الذي منعهم من مكافحة بيروقراطيةِ دولتهم التابعةِ أو سيطرتهم على الحكومة والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية كأيِّ دولةٍ غربيةٍ ذاتِ سيادةٍ... فالدولة المحلية تكوَّنت لحماية الإنتاج الرأسمالي للشركات عابرةِ الأوطان التي تموِّل الدولة العميلة لهذا الغرض. [١٢]

لكنْ يبدو أن الغرب راضٍ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدعم طائفةٍ من المستبدينَ العربِ، طالما هم يدعمون المصالح الغربية ويرعَونها. في مناطق العالم الأخرى، متوقعٌ من الحكومات—من حيثُ المبدأِ على الأقل—أن تخدمَ شعوبها، لكن الغرب ينظر إلى أباطرة ومستبدي

العالم العربي وكأنهم ضمانة "الاستقرار"، حتى لا ينزاح الغطاء عن صندوق المطالب الشعبية. العالم يروج لحقوق الإنسان كقاعدةٍ عامةٍ، لكنَّ العالمَ العربي هو الاستثناءُ في نظر العالم.[١٣]

رابعا: ماذا بعدُ في ضوءِ المشهد الحالي؟

هذا بلا شكٍّ السؤالُ الذي يبحث عن إجابةٍ شافيةٍ استنادًا إلى المحاور الثالثة الماضية ويحتاج قراءةً واقعيةً للمشهد الداخلي وتطوراتِه خلالَ هذه السنوات الثلاث وبيانَ منحنى القوةِ صعودًا وهبوطًا لتقدير أولياتِ المرحلة وتحديدِ الوسائل، الأمر الذي يحتاج صياغةً استراتيجية جديدةً واضعةً في الحسبان الأبعادَ الإقليمية والدولية، وإدراكَ طبيعة المرحلة ونوع المواجهة التي تتجاوز حدود الداخل لأنها مواجهةٌ من أجل التحرر واسترداد الإرادة والانفكاك من الهيمنة والتبعية .

إن مصرَ وغيرَها من الدول العربية لن يُتركوا لينعموا بنظام حكمٍ ديمقراطيٍّ رشيدٍ ومن ثَمَّ فلن يتحققَ فيهم عدلٌ أو انتصار لحقوق الإنسان لأن ذلك يجعل منهم قوةً استراتيجية كبرى جيو-سياسيةً وهذا هو الخطر الأكبر على المصالح الغربية والأميركية ومصالح الكيان الصهيوني المحتل، لذلك فمستقبلُ الحرية وحقوق الإنسان في مصرَ والمنطقةِ مرهونٌ بقدرة المِصريينَ وشعوبِ المنطقة على تحقيقه وفَرضِه على العالم فَرْضًا لأن الغرب وأميركا يرون في نظم الحكم العسكرية العلمانية في بلدٍ كمصرَ ضمانةً لمصالحهم وأن أي محاولةٍ للانفكاك من التبعية والهيمنة من أجل الاستقلال الحقيقي سوف يعمل الغرب على مواجهتها وإفشالها ولعلَّ أقربَ مثالٍ واضحٍ على ذلك هذا الانقلابُ الفاشل على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحكومة العدالة والتنمية في الخامسَ عشرَ من يوليو/ تموزَ ٢٠١٦ .

كذلك فإنه على النظام الحاكم في مصر أن يدرك أن الاستمرار على ذات النهج لن يحقق سوى المزيدِ من الإخفاقِ والتردي على جميع الأصعدة وأن الحالةَ التي عليها النظامُ الآنَ والاستمرارَ في طريق الانتهاك لحقوق الإنسان وتسميم العلاقة بين السلطة والشعب هي الحالةُ المثاليةُ التي تسعى القُوى الدولية لخَلقِها في بلدٍ محوريٍّ كمِصرَ حتى تظلَّ في حالةِ فشلٍ وخاضعةً للضغوط والإملاءات. وواقعُ مصرَ السياسيُّ، والاقتصاديُّ خيرُ مثالٍ على حالة التردي والانهيار التي

تعيشها مصرُ الآنَ، كما أنه من الصعوبة بمكانٍ أن يضمنَ الاستمرار بهذا الشكل استمرارًا للنظام لأن ذلك يخالف نواميسَ الكون وطبائعَ الأشياء.

فائدةٌ وتوصيةٌ

إن المرحلة التي تعيشُها مصرُ والأمة، في ظلِّ موقفِ النظام العالمي الذي تقوده أميركا وحلفاؤها يحتاج من جميع الفاعلين التركيزَ على الاعتمادِ المطلق على النفس بعد الله وبعثَ الروح في الأمة من جديدٍ، وطرقَ جميع الأبواب الأخرى بما فيها باب الملف الحقوقي عبرَ المنظمات والهيئات الدولية والتي أكدَتْ التجاربُ وحقائق التاريخ أنها أدواتٌ بيد من يقود النظام الدولي إلا أن ذلك لا يمنع مطلقًا من ولوج الطريق لخلق وعيٍ دَوليٍّ في الشعوب قد يكونُ له أثرٌ في الجانب المعنويِّ و ربما يتخطاهُ لشيءٍ ملموسٍ على الأرض.

كذلك لابد من العمل على وضع تصورٍ لبناء جسور تواصلٍ مع الكيانات المحلية والدولية والإقليمية المناهضة للتَبَعية والهيمنة وخَلقِ عَلاقاتٍ مع القُوى الشعبية والنخبِ الفاعلة إقليميًا ودوليًا والرافضة للتبعية والهيمنة الغربية الأميركية ولا سيما في الدولِ التي خاضت تجاربَ مشابهةً للحالة المصرية ولا تعادي الفكرة الإسلامية وذلك عبرَ صياغة وتقديم مشروعٍ حضاريٍّ مغايرٍ وموازٍ للمشروع الأميركي الأوروبي.

ثمَّةَ حاجةٌ ملحةٌ لإعداد مشروعٍ وطنيٍّ متكاملٍ ورؤيةٍ للتعامل مع كل مؤسسات الدولة السياديةِ وغيرِ السيادية وكل الأطياف السياسية والمكونات الفاعلة في مصرَ للخروج من هذا المأزقِ التاريخي بما يستوجب العمل على فتح خطوط تواصلٍ مع الشرفاء كافةً.

لابد أن يعيَ الجميعُ بأن المنطقة تمر بمرحلة تحولٍ تاريخيٍّ وأن الصراعَ صراعٌ من أجل التحررِ والاستقلال ومن أجل تحقيق دولة العدل والحرية.

إن سننَ اللهِ في الكون ماضيةٌ فالله سبحانه وتعالى توعد الظالمين فقال تعالى) ولا تحسبنَّ اللهَ غافلًا عما يعملُ الظالمونَ) [١٤]وأن مآل الظالمين لن يختلفَ عن مآل الأمم السابقة) وسيعلُم الذينَ ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ). [١٥]

كذلك لابد من العمل على تحقيق أسباب النصر كما في قوله تعالى:(واعتصمُوا بحبلِ اللهِ جميعًا ولا تفرقُوا)[١٦] فالمرحلة تحتاج إلى إدارة المشتَرَكِ وإدارة التعدد وإدارة الاختلاف.

هذه الدراسة تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن أمة بوست

خاتمة

إن الغرب وأميركا لم يكن موقفُهم أكثرَ وضوحًا من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصرَ وفي العالم الإسلامي كما هو واضحٌ الآنَ؛ فالغربُ بزَعامة الولايات المتحدة الأميركية مع الصهيونية العالمية لن ينتصروا لحقوق الإنسان والديمقراطية في منطقتنا، وإن هيئاتِ النظام العالمي ومنظماته ومحاكمه الجنائية بحكم الواقع والشواهد عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين تصبح حقوقُ الإنسان والديمقراطية مجرد دعاوى وأدواتِ ضغطٍ وشعاراتٍ.

إن من الصعوبة بمكانٍ أن يكون الغربُ وأميركا، قادةُ الاستعمار الحديث، عونًا أو حَكَمًا عادلًا ووسيطًا نزيهًا بين طالبي العدالة والحرية وبين أنظمة الظلم والاستبداد ذلك أن الغرب وأميركا هم صناعُ الهيمنة والتبعية وما تلك النظمُ التي تقف بين حرية الشعوب وتنتهك ثوابتَها إلا صناعةُ أياديهم، لذلك يرى البعض أن من العبث انتظارُ النصرة من الغرب وأميركا لحقوق الإنسان والديمقراطية مالم يتقاطع ذلك مع مصالحهم الاستراتيجية.

إن حقيقةً مهمةً يغفُلُ عنها كثيرون عن قصدٍ أو غير قصدٍ و هي أن الغرب وأميركا يَعُدون الإسلام مُنافِسهم الرئيسَ في أنحاء المعمورة ومن ثَمَّ فإن أيَّ انتهاكٍ للحريات وحقوق الإنسان في بلاد المسلمين فإن الغَيرةَ على حقوق الإنسان والأخلاق والقانون تتوارى وتكون الجرأة عليها أشدَّ ويصبح غضُّ الطَرْفِ والتمريرُ سيدَ الموقف، وهذا في حد ذاته يعد ارتدادًا على ما أنجزته البشرية في مجالاتِ التشريع والاتفاقات الدولية والأعراف المَرعية بما يفتح الباب لفوضَى عالميةٍ ويحول العالم إلى غابةٍ لا تحتكمُ إلا لمعايير القوةِ الباطشة.

الهامش

[١] تقرير هيومن رايتس واتش بعنوان حسب الخطة (مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر).

[٢]التقرير السابق.

[٣]التقرير السابق.

[٤]محيط شبكة الأعلام العربية نقلا عن الأناضول الجمعة ٢٥ مارس ٢٠١٥

[٥]تقرير منظمة العفو الدولية عن مصر ٢٠١٥/٢٠١٦.

[٦] تقرير منظمة العفو الدولية السابق.

[٧] دكتور حامد ربيع -تحركات السياسة الأميركية على أرض مصر-الأهرام – العدد ٧٣٥ القاهرة ٢/١٤ ١٩٨٣

[٨]دكتور حامد ربيع-احتواء العقل المصري –الأهرام – العدد ٧٣٣ القاهرة ١٩٨٣/١/٣١

[٩]أحمد مفرح –ناشط حقوقي (تقييم للعمل الحقوقي بعد ثلاث أعوام على جرائم النظام العسكري) الصفحة الشخصية فيس بوك بتاريخ ٢٠١٦/٨/٥

[١٠]اليوم السابع (الغرب يحرض ضد مصر بحجة " حقوق الالانسان"٢٠١٦/٤/٢٤-
http://m.youm7.com/.../%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1.../2689071

[١١] (مجلة لوفوفيل أوبزرفاتور) العدد الثالث عشر بتاريخ ٢٢-٣-١٩٩٣

[١٢] البروفيسور العراقي -كمال مجيد – الديمقراطية للغرب وليست لنا-صحيفة رأي اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٦

[١٣] كينيث روس المدير التنفيذي لـ هيومن رايتس ووشت، (حان وقت التخلي عن الطغاة والتمسك بحقوق الإنسان: رد الفعل الدولي على الربيع العربي)

[١٤] سورة إبراهيم: آية ٤٢

[١٥]سورة الشعراء: آية ٢٧

[١٦] سورة آل عمران: آية ١٠٨